

Distr.: General
30 November 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧

٣٠ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

تقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موجز تنفيذي

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - معلومات أساسية
٤	ثالثا - نتائج تقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠	رابعا - الاستنتاجات
١٣	خامسا - التوصيات



الرجاء إعادة استعمال الورق

191216 141216 16-21124 (A)



أولا - مقدمة

١ - تشير التقديرات إلى أن ١٥ في المائة من سكان العالم - حوالي بليون نسمة - يعانون من إعاقات لها أثر مباشر على حياتهم اليومية^(١). وتضم أسرة من بين كل أربع أسر شخصا من ذوي الإعاقة بين أفرادها^(٢). وفي حين أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون نسبة كبيرة من سكان العالم، إلا أنهم ما برحوا يُستبعدون من المكاسب التي حققتها التنمية العالمية. ولم يرد ذكر للإعاقة في أي من الأهداف الإنمائية للألفية أو ما يتصل بها من غايات ومؤشرات. وتشير الأدلة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لم يستفيدوا كأقرانهم من غير المعوقين، وأن الأفراد الأشد فقرا في كثير من المجتمعات المحلية هم باستمرار أفراد ذوو إعاقة. والأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا هم الأكثر فقرا من الناحية الاقتصادية فحسب، بل هم أيضا أكثر فقرا نسبيا في مجالات عديدة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والعمالة والإدماج الاجتماعي، وكذلك القدرة على الصمود في وجه التدهور البيئي والصدمات المناخية. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة وصما وتحاملا يحدان بشدة من قدرتهم على أن يكون لهم رأي في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية^(٣).

٢ - وتقتضي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن تكون برامج التنمية الدولية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ومتاحة لهم^(٤). وتؤكد الاتفاقية بشكل خاص على أهمية تعميم قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي ضمان أن تشكل الإعاقة جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة. وتقوم أهداف التنمية المستدامة على مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، والأشخاص ذوو الإعاقة مدرجون صراحة في هذه الخطة العالمية الجديدة. وفي قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، طلبت الجمعية من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية، بما في ذلك

(١) منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، التقرير العالمي حول الإعاقة، ٢٠١١ (جنيف، ٢٠١١).

(٢) في البلدان المستفيدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يزيد هذا الرقم الإحصائي ليصل إلى ٢٠ في المائة، ٧٥ في المائة منهم من النساء.

(٣) Groce N., Kett M., *The Disability and Development Gap. Working Paper No. 21*, London: Leonard Cheshire Disability and Inclusive Development Centre. University College London

(٤) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٣٢.

بأن يتصدى لاستمرار عدم توافر معلومات كافية موثوق بها عن الإعاقة، وأن يعزز الاتساق والتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٣ - ويفرض التشديد المتزايد على التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة عبئا على منظمات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للقيام بشكل متسق وكافٍ ومنهجي بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملها. واضطلع لذلك مكتب التقييم المستقل بتقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وينبع أساس هذا التقييم من الرؤية الاستراتيجية الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائمة على "مساعدة البلدان في القضاء على الفقر والحد بشكل كبير من أوجه عدم المساواة والاستبعاد، في آن معا"^(٥). وأقر المجلس التنفيذي بأهمية كفالة أن يشدد الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي على تقديم المساعدة إلى الفقراء والفئات المهمشة من السكان، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

ثانياً - معلومات أساسية

٤ - يعد هذا التقييم لإسهام البرنامج الإنمائي في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة جزءاً من برنامج عمل مكتب التقييم المستقل الذي أقره المجلس التنفيذي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (الوثيقة DP/2014/5). ويقدم تقييماً لمساهمة البرنامج الإنمائي في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦، التي تقابل الفترتين الحالية والسابقة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، والفترة التي دخلت فيها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ.

٥ - واعتمدت الجمعية العامة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ودخلت حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠٠٨. ويشكل اعتمادها حدثاً بارزاً في مجال الإعاقة، يمثل تنويهاً لجهود امتدت عقوداً في مجال الدعوة بذلها الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وتحدد الاتفاقية واجبات الدول الأطراف في أن تتخذ جميع التدابير المناسبة من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بها بالكامل وعلى قدم المساواة مع الآخرين. وفي حين أن إطار حقوق الإنسان، بما في ذلك الشريعة الدولية لحقوق الإنسان (التي تشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) تنطبق على جميع البشر، وبالتالي تشمل الأشخاص

(٥) الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/40).

ذوي الإعاقة في نطاقها، فإن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي أول اتفاقية تناول حقوق الإنسان الأساسية لذوي الإعاقة تحديداً. وتبني على الاتفاقيات السابقة والتعليقات العامة التي تركز على الإعاقة التي اعتمدها هيئات المعاهدات، ولا سيما التعليق العام رقم ٥ الذي اعتمده اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦ - وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتصل مباشرة بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره مقدم الدعم الإنمائي إلى البلدان. وترد إشارة إلى مسائل الإعاقة في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي تنص على أن المبادئ الرئيسية الدافعة لعمل البرنامج الإنمائي تشمل "المشاركة والتعبير في مجال السعي للانتفاع المتصف من الفرص الإنمائية واستفادة سائر السكان من المكاسب، والعمل مع الفقراء والمجموعات المستبعدة الأخرى، سواء منها النساء أو الشباب أو الشعوب الأصلية أو المعوقون، على تحقيق تنمية ذاتية"^(٦). وتنص الخطة الاستراتيجية أيضاً على أن تقوية الحكم المحلي يعد عاملاً رئيسياً لتنفيذ الخطة، باعتباره أقرب المستويات لوصول المواطنين إليه، وخاصة لتأمين وصول أكثر إنصافاً إلى الخدمات بالنسبة للفقراء والفئات المستبعدة الأخرى مثل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمعوقين وضحايا الاتجار بالبشر^(٧). وورد في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١٣، عند مناقشة أولوياتها للحكم الديمقراطي، أن "البرنامج الإنمائي سيساعد في تحديد التدخلات الفعالة التي تعزز مشاركة الفئات الاجتماعية الأشد فقراً، علاوة على النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقات والشعوب الأصلية"^(٨).

ثالثاً - نتائج تقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

النتيجة ١

٧ - يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مركز جيد يمكنه من الاضطلاع بدور بارز في تعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين العالمي والقطري. ولم تقم المنظمة بشكل كامل بهذا الدور، بسبب محدودية القدرات والموارد المخصصة على المستويات المؤسسية والإقليمية والقطرية لتعزيز الحقوق المكرسة في الاتفاقية.

(٦) DP/2013/40، الفقرة ١٣ (هـ).

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٨) DP/2007/43/Rev.1، الفقرة ٨٣.

النتيجة ٢

٨ - تمثل المذكرة الإرشادية المتعلقة بالبرمجة، الصادرة في عام ٢٠١٢، خطوة أولية إيجابية تبرز أهمية إدماج مسائل الإعاقة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهدافه الاستراتيجية. وللأسف، لم يول نشرها كثير من الاهتمام، وانحصر تطبيق هذه المذكرة الإرشادية في مجال البرمجة على أرض الواقع.

النتيجة ٣

٩ - أثبتت شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتركيزها على بناء الشراكات وحشد الجهود المشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وإعلاء صوت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، أنها أداة مبتكرة وقادرة على البقاء من أجل تعزيز التدخلات المتعددة القطاعات دعماً للاتفاقية.

النتيجة ٤

١٠ - على الرغم من النقص الأولي في عدد الموظفين والقيود المفروضة على الموارد، يرى كثير من أصحاب المصلحة الرئيسيين أن عمل الأمانة الفنية لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يعتبر عملاً مثالياً. وتدرك الأمانة الاختناقات التي تؤثر في أداء الشراكة، ونفحت في عام ٢٠١٦ الإطار الاستراتيجي والتشغيلي لمعالجة المسائل التي جرى تحديدها.

النتيجة ٥

١١ - تشير النتائج البرنامجية المستخلصة من الجولة الأولى من جولات تمويل الشراكة إلى أن البرامج حققت أهدافاً على مستوى النواتج تفوق ما كان متوقعاً من المقترحات البرنامجية الأولية.

النتيجة ٦

١٢ - تشير الردود على الاستقصاء إلى أن هناك وعياً محدوداً بألية شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق البرنامج الإنمائي، على الرغم من أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تبدي اهتماماً متزايداً بالمشاركة.

النتيجة ٧

١٣ - تقرر برجة شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كأولوية، ويسرت الشراكة عددا من النتائج الهامة فيما يتعلق بتعزيز المشاركة البناءة للأشخاص ذوي الإعاقة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وتشير الأدلة، مع ذلك، إلى أنه سيكون من الضروري بذل مزيد من الجهود لتعزيز المشاركة كشرط لتقديم مقترحات المشاريع للشراكة والممارسات الفعلية على أرض الواقع.

النتيجة ٨

١٤ - يمثل الحصول على البيانات والمعلومات عن إسهام البرنامج الإنمائي في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة تحدياً، لأن البرنامج الإنمائي لم يتتبع هذا الدعم باستمرار.

النتيجة ٩

١٥ - يعكس تعميم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبعد المتصل بالإعاقة صورةً مختلطةً. ففي بعض الحالات، أسفرت القيادة على المستوى القطري بشأن إدماج مسائل الإعاقة عن جهود متضافرة، بل وابتكارية في بعض الأحيان، من أجل إيجاد نقاط انطلاق لإدماج مسائل الإعاقة في صميم البرمجة في البرنامج الإنمائي. وفي أماكن أخرى، من الواضح أنه لم يول سوى اهتمام محدود جدا لإدماج مسائل الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنمائي الأوسع للبرنامج الإنمائي. ويحد عدم تحديد الأولويات والثغرات في الخبرة التقنية من النتائج التي يحققها البرنامج الإنمائي في تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

النتيجة ١٠

١٦ - وضع البرنامج الإنمائي معايير اجتماعية وبيئية لمساعدة المنظمة على تفادي الآثار السلبية غير المقصودة لبرمجته أو التخفيف منها. وهي تشمل توقعات بضرورة أن يتمتع البرنامج الإنمائي عن تقديم دعم للأنشطة التي قد تؤدي إلى انتهاكات للالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

النتيجة ١١

١٧ - يدعم البرنامج الإنمائي أنواعاً مختلفة عديدة من المشاريع المتصلة بتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، بدرجات متفاوتة من النجاح. وعلى الرغم من أن معظم المشاريع

الشاملة لمسائل الإعاقة مصممة بحيث تغطي جميع الأفراد ذوي الإعاقة، فإن برامج كثيرة تنتهي إلى تغطية أشخاص يعانون من أنواع محددة من الإعاقة.

النتيجة ١٢

١٨ - ثمة دليل على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجه للحماية الاجتماعية. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضطلع بدور هام في الدعوة إلى تكثيف جهود عدم الاحتجاز في المؤسسات وتحسين الدعم المقدم لبرامج المعيشة في المجتمع.

النتيجة ١٣

١٩ - رغم وجود بعض الأمثلة الجيدة على كيفية تلبية البرمجة البيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإجمالاً، وبسبب النوع المحدد للمشاريع البيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي توفر إطاراً لهذا العمل تركز على أنواع أخرى من مواطن الضعف، فإن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لم تكن محل تركيز صريح في دعمه المقدم في مجال الحماية البيئية.

النتيجة ١٤

٢٠ - بُدلت جهود محدودة جداً لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتصلة بالصحة، بما في ذلك الأعمال المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمشاريع الممولة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

النتيجة ١٥

٢١ - تشير نتائج التقييم إلى إهدار الفرص المتاحة للبرنامج الإنمائي لتعزيز برمجة التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة من خلال دعمه لحقوق الإنسان. ولم يجر تحديث مذكرة ممارسات البرنامج الإنمائي المتعلقة بحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥ لتتضمن إشارة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شدد على النهج القائم على حقوق الإنسان في المذكرة التوجيهية المتعلقة بالإعاقة.

النتيجة ١٦

٢٢ - وجد التقييم بعض الأدلة على الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتعزيز البعد المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في النظم الوطنية لحقوق الإنسان على مستوى البرامج القطرية.

النتيجة ١٧

٢٣ - تشير تقييمات قطرية متعددة إلى أن البرمجة في البرنامج الإنمائي كانت أساسية، وكانت في بعض الحالات قوة رئيسية في المساعدة في تطوير وتعزيز أطر القوانين والسياسات المتعلقة بالإعاقة، بما يتسق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأحرز البرنامج الإنمائي أيضا نجاحا ملحوظا في الاضطلاع بدور محايد كجهة منظمة لاجتماعات الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني على النحو المطلوب في الاتفاقية.

النتيجة ١٨

٢٤ - فيما عدا بضعة أمثلة متفرقة، لم يجد التقييم دليلا يذكر على أن البرنامج الإنمائي يعمل على النهوض بإدماج المسائل المتعلقة بالإعاقة بطريقة قوية ومتسقة في مشاركته مع العمليات والمؤسسات الانتخابية. وهناك أيضا نقص في التوجيه العملي والدروس المتاحة داخل المنظمة بشأن كيفية معالجة المعلومات الاجتماعية والبيئية والقانونية والحواجر التقنية التي تعترض المشاركة السياسية على قدم المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة وإشراك المواطنين.

النتيجة ١٩

٢٥ - قدم البرنامج الإنمائي دعما محدودا لتعزيز البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة على الصعيدين القطري والعالمي. وأفاد ثلاثة بلدان من بين ١١ بلدا تمت زيارتهما بأن البرنامج الإنمائي قدم دعما في مجال جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة وهي: ألبانيا، وبيلاروس، وجنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العمل بشأن إحصاءات الإعاقة التي تنفذها مختلف منظمات الأمم المتحدة.

النتيجة ٢٠

٢٦ - تندرج عادة استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمات والمساعدة على التعافي تحت عنوان يتناول جميع الفئات الضعيفة، ولا تحدد أو تستجيب للحوادث الخاصة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة المتضررون من الأزمات.

النتيجة ٢١

٢٧ - يظل البرنامج الإنمائي شريكا نشطا في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم لا يزال جاريا في ٢٠ بلدا. ومع أن حافظته لمساعدة الضحايا صغيرة، فثمة أمثلة جيدة للعمل الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في مجال التنمية وتقديم المساعدة لضحايا الألغام. وهناك بعض الحالات التي اتسع فيها نطاق هذه المساعدة ليشمل مزيدا من الدعم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

النتيجة ٢٢

٢٨ - هناك اعتراف محدود في البرنامج الإنمائي بالحاجة إلى ضمان إدماج مسائل الإعاقة في مبادرات الحد من المخاطر والتأهب لها. وحيثما يوجد هذا الاعتراف، يتعين تعزيز الدعم الفني بشأن كيفية تصميم وتنفيذ برامج شاملة لمسائل الإعاقة.

النتيجة ٢٣

٢٩ - لا تشير استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها التزاما عالميا بارزا لتوجيه جهود البرنامج الإنمائي للنهوض بالمساواة بين الجنسين. ووفقا للشائع في التوجيه البرامجي في جميع أنحاء البرنامج الإنمائي، يشار إلى الإعاقة تحت العنوان العام 'الفئات الضعيفة'. ولم يجد التقييم إلا أمثلة قليلة للتدخلات المحددة الغرض التي أُدرجت فيها النساء ذوات الإعاقة في البرمجة.

النتيجة ٢٤

٣٠ - لا يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة تحتفي بالأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أنه اتخذ بعض الخطوات الإيجابية من أجلهيئة بيئة عمل مواتية على جميع المستويات، لا يزال يتعين إحراز تقدم كبير. ومع أن البرنامج الإنمائي لا يستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة من أية عملية توظيف ولا يميز ضد المتقدمين منهم، فلم يكن هناك تحرك

مؤسسي قوي لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة أو تحديد حصص لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، ويعمل في المنظمة قليل من الأشخاص ذوي الإعاقة.

النتيجة ٢٥

٣١ - يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المبادئ التوجيهية الشاملة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الأماكن، وحدد المستويات الدنيا لإمكانية الوصول الوظيفي لمكاتبه. ويتفاوت مدى الامتثال لهذه المبادئ التوجيهية بين المكاتب القطرية ومراكز العمل الأخرى، عاكسا قيودا متعددة على الموارد.

رابعاً - الاستنتاجات

ألف - الاستراتيجية والمؤسسية

الاستنتاج ١ - على الصعيد العالمي، لا يُنظر على نطاق واسع للبرنامج الإنمائي على أنه نصير رئيسي أو جهة مقدمة للمساعدة الفنية لتحقيق تنمية شاملة لمسائل الإعاقة وتقديم الدعم إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الصعيد القطري، بينما يعد البرنامج الإنمائي مناسباً استراتيجياً لدعم جهود الحكومات الشريكة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات المقدمة لهم، فإن البرنامج الإنمائي لم يستغل بشكل كامل دوره كجهة داعية موثوق بها، ووسيط للمعرفة، ومستشار فني وميسر للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دعماً للاتفاقية، مما يحد من أثره المحتمل. ويتيح عمل البرنامج الإنمائي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فرصة هامة للبرنامج لكي يساعد في السنوات المقبلة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٢ - تشير الأدلة المجمعة من خلال التقييم إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد مناسباً استراتيجياً لدعم جهود الحكومات الشريكة في معالجة حقوق وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وعبر مجموعة من أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات، من الشركاء الحكوميين إلى الجهات المانحة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، يعتبر البرنامج الإنمائي في وضع جيد فريد يتيح له الاضطلاع بدور بارز في تعزيز الاتفاقية على الصعيدين العالمي والقطري. ووفقاً لما تحدد من خلال استعراض الحافظة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمتع بوضع جيد يمكنه من مناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقديم الدعم

إلى الأشخاص ذوي الإعاقة هو حق من حقوق الإنسان، وتحظى التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة بأهمية عبر ولاية البرنامج الإنمائي في مجال التنمية.

٣٣ - ومع أن وضع توجيهات استراتيجية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا يزال جاريا، فإن النتائج تشير إلى أن إدماج الإعاقة في هذه الأطر يستحق مزيدا من الاهتمام من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع التسليم بالدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في المجال الإنمائي وفي ضوء الدور الفريد الذي يقوم به مع الحكومات، فثمة فرصة هامة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية ليعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدماج مسائل الإعاقة من خلال إطار أهداف التنمية المستدامة.

باء - الشراكات العالمية

الاستنتاج ٢ - تعد شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أداة فعالة للبرمجة المشتركة لمساعدة البلدان في تقييم الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساعدة في بناء القدرات القانونية والمؤسسية اللازمة للقيام بذلك. وأصبح الطلب ملحا على التمويل والمشاركة. وتقوم الشراكة، منذ إنشائها، بتقديم دعم إلى أكثر من ٢٠ بلدا، مع ما لا يقل عن ١٠ بلدان أخرى تضاف في النصف الأول من عام ٢٠١٧. ولا يزال هناك طلب ملح على المشاركة، من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات الشريكة، لم يلب بعد. وستلزم تعبئة مستمرة للموارد من أجل تلبية هذا الطلب.

٣٤ - اضطلع البرنامج الإنمائي بدور أساسي في تصميم وإنشاء شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويحظى عمله بشأن الشراكة، بوصفه مقرا للأمانة الفنية ومديرا للصندوق ومنفذا للمشروع بقبول أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتشير النتائج المستخلصة من الجولة الأولى من جولات تمويل الشراكة إلى أن البرامج حققت أهدافا على مستوى النواتج تفوق ما كان متوقعا. وبينما يسجل مستوى الوعي بالشراكة ارتفاعا في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي التي تمت زيارتها، فإن هذا الوعي متفاوت عبر المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.

جيم - البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاستنتاج ٣ - دَعَمَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فعال العمل في مجال الإعاقة حيثما توافرت ملكية وقيادة وطنيتان واضحتان في النهوض باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشمل دعم البرنامج الإنمائي في هذا المجال عادة وضع الاستراتيجيات، وتقييم الثغرات في السياسات، والجهود الرامية إلى تنقيح النظم القانونية، وبناء القدرات الحكومية. وقدم البرنامج الإنمائي دعماً على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وفي بعض الحالات أدى دوراً فعالاً في مساعدة الحكومات في اعتماد وتنفيذ الاتفاقية.

٣٥ - تشير الأدلة المستقاة من المقابلات التي أجريت في ١١ بلداً تمت زيارتها إلى أن هناك درجة عالية من الاهتمام من جانب البلدان بأن يوسع البرنامج الإنمائي دعمه المقدم فيما يتعلق بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، للمساعدة في الامتثال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما يتصدى أيضاً لمؤشرات الإعاقة ضمن أهداف التنمية المستدامة. ومن الأدوار التي يقوم بها البرنامج الإنمائي وتحظى بتقدير خاص المساعدة في وضع استراتيجيات، ثم رصد بدء تنفيذ خطط التنمية الوطنية المتوافقة مع الاتفاقية.

٣٦ - وكان تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات العمل المواضيعية للبرنامج الإنمائي متفاوتاً ومحدوداً عموماً في نطاقه. وعلى الرغم من وجود بعض الأدلة على النتائج الإيجابية على المستوى القطري، هناك أيضاً مجالات كان فيها إدماج البرمجة الشاملة لمسائل الإعاقة محدوداً على نحو مثير للدهشة، منها على سبيل المثال دعم الإصلاح الانتخابي.

٣٧ - ولا يزال يتعين على البرنامج الإنمائي أن يضع نهجاً شاملاً لإدماج مسائل الإعاقة في أنشطته المتعلقة بالحكومة وبناء السلام، وأن يعالج تنوع الإعاقة والالتزامات البعيدة المدى لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأطر القانونية المحلية. ويلزم تقديم توجيهات في المستقبل بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود سيادة القانون، مثل: إصلاح النظام القضائي، والأطر القانونية والتنظيمية (مثل المدونات والقوانين والدساتير) التي تدعم المؤسسات الديمقراطية؛ وإيجاد نقاط انطلاق للنهوض بإدماج مسائل الإعاقة في البرمجة من أجل تحسين الاحتكام إلى العدالة والمهارات والمعارف اللازمة لاستخدام نظام العدالة بفعالية؛ وتعزيز مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهود المبذولة الرامية إلى النهوض بإصلاح الحكومة الوطنية والمحلية؛ وتحديد الاستراتيجيات المتنوعة للدعم من أجل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى آليات العدالة.

دال - الثقافة والإجراءات الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاستنتاج ٤ - لا يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة تحتفي بالأشخاص ذوي الإعاقة. وفي حين أنه اتخذ بعض الخطوات الإيجابية من قبيل صياغة استراتيجية للتنوع والشمول، فقد كان الاهتمام بتنفيذ هذه الاستراتيجية متقطعاً وغير فعال. وتمثل شروط التوظيف والتعيين والعمل عقبات أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، ولم يتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخطوات اللازمة لكفالة تيسير الوصول إلى مرافقه.

٣٨ - بينما تبدي بعض إدارات الموارد البشرية في المكاتب القطرية تفهماً للترتيبات التيسيرية المعقولة والتدابير الإيجابية الأخرى لتيسير الإدماج في مكان العمل، فلا يوجد سوى عدد قليل من الحالات التي تستخدم فيها هذه المعارف في الممارسة العملية. وتوجد في معظم مباني المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي التي تمت زيارتها حواجز بيئية عديدة قد تتعارض مع متطلبات تيسير إمكانية الوصول والتصميم العام.

خامسا - التوصيات

ألف - الاستراتيجية والمؤسسية

٣٩ - ينبغي للخطوة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أن تولي أهمية واهتماماً، بقدر أكبر بكثير، لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تصميم نتائج ونواتج تتواءم بشكل موضوعي مع المجموعة الواسعة النطاق من أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع يجعله جهة رائدة في تقديم خبرة شاملة لمسائل الإعاقة. وينبغي للبرنامج الإنمائي بعد ذلك أن يضع خطة عمل بشأن الإعاقة تفصح علناً عن تفاصيل النهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي الذي يتضمن أهدافاً وغايات واضحة ومؤشرات محددة ضمن إطار متكامل منفتح للنتائج والموارد.

٤٠ - وفي جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى مساعدة الحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للبرنامج أن يولي اهتماماً خاصاً للغايات الشاملة لمسائل الإعاقة، مع التركيز على الهدف ١٦، والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد في التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، حيث يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة رائدة معروفة. وينبغي أن يدرج الغرض الذي يستهدفه البرنامج الإنمائي من دعم

الحكومات في تنفيذ الغايات الشاملة لمسائل الإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية في الخطة الاستراتيجية الجديدة والإطار المتكامل الجديد للتأهيل والموارد.

٤١ - وينبغي تنقيح المذكرة الإرشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مسائل الإعاقة وإعادة إصدارها لتنص بوضوح على توصيات متعلقة بتصميم وتنفيذ البرامج على نحو يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل هذه المذكرة الإرشادية 'مجموعة أدوات' عن كيفية إدماج مسائل الإعاقة في مختلف مجالات البرمجة والعمليات في البرنامج الإنمائي.

باء - الشراكات العالمية

٤٢ - ينبغي أن تعمل إدارة البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري من خلال نظام المنسق المقيم والنظراء من فريق الأمم المتحدة القطري لضمان أن تحدد جميع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم فئة ضعيفة، وتحدد نواتج محددة الغرض ومعممة في البرمجة لمعالجة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإجراءات التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تجري استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبمجموعات المجتمع المدني العاملة في إدماج ذوي الإعاقة، كجزء من عملية تخطيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٣ - ويجري الحث بشدة على توسيع وزيادة تمويل شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى الدعم الحالي من الجهات المانحة، ينبغي أن تيسر الأمانة الفنية إجراء مناقشة داخل مجلس السياسات بشأن إمكانية إقامة شراكات مع كيانات ومؤسسات القطاع الخاص كجزء من توسيع جهود تعبئة الموارد.

٤٤ - وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعمق شراكاته مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة من خبراتها بشأن إدماج مسألة الإعاقة في مسائل البرمجة والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية على السواء.

جيم - البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٥ - ينبغي مواصلة جهود البرنامج الإنمائي في دعم العمالة وتحسين أسباب المعيشة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقهم في أن يختاروا عملهم بحرية على قدم المساواة مع الآخرين. وكلما أمكن، ينبغي للبرنامج الإنمائي تعزيز البرامج التي تصل إلى أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة بكامل تنوعهم.

٤٦ - وينبغي أن يشمل الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى برامج الحماية الاجتماعية تدابير لجعل نظم الحماية الاجتماعية متاحة تماما للأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي للبرنامج الإنمائي، على نحو يتناسب مع هذا التركيز وتمشيا مع الاتفاقية، أن يشير بوضوح إلى التزامه بعدم الاحتجاز في مؤسسات، من خلال مناصرة الجهود الحكومية الرامية لتخطيط وتنفيذ عمليات الانتقال إلى ترتيبات معيشية داخل المجتمع.

٤٧ - وينبغي إدراج أنشطة محددة تستهدف وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن جميع مشاريع المساعدة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الحكومات الشريكة في ما يتعلق بتيسير المشاركة الانتخابية في القوانين والسياسات والممارسات.

٤٨ - وينبغي للبرنامج الإنمائي، في عمله في البلدان شديدة التعرض للكوارث الطبيعية وفي البيئات المتضررة من النزاع، أن يشير على وجه التحديد إلى احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط لمنع الأزمات وتقييم المخاطر، والتعافي المبكر من الأزمات، والتخطيط الإنمائي في مرحلة ما بعد الأزمات.

٤٩ - وفي المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، ينبغي للبرنامج الإنمائي إيلاء اهتمام خاص وتقديم الدعم من أجل تحسين جمع البيانات عن الإعاقة، بما يتسق مع المادة ٣١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال آلية الإبلاغ السنوي التي تركز على النتائج، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتتبع بصورة دورية البرمجة على الصعيد القطري والدروس التي تتناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مشاركين في التنمية ومستفيدين منها وأن يبلغ عنها.

٥٠ - وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستعرض وينقح الوثائق ذات الصلة المستخدمة في تصميم البرامج ورصدها وتقييمها لضمان أن يجري التعامل على النحو الملائم مع إدماج مسائل الإعاقة في التنمية (على سبيل المثال، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجية المساواة بين الجنسين، والمؤشر الجنساني وخاتم المساواة بين الجنسين، والمعايير الاجتماعية والبيئية، وتصميم البرامج)، وأن تتوافق مع أطر ومؤشرات هدف التنمية المستدامة الذي يشير إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

دال - الثقافة والإجراءات الداخلية في البرنامج الإنمائي

٥١ - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يرسل استقصاءً إلى موظفيه يحدد بناء عليه، بشكل أفضل، عدد الموظفين ذوي الإعاقة وأنواع وتكاليف الترتيبات التيسيرية المعقولة الموفرة لهم. وينبغي أن يضاف بند إلى ميزانية الموارد البشرية للبرنامج الإنمائي بشأن الترتيبات التيسيرية المعقولة

لضمان التمويل المناسب لدعم هذه الترتيبات. ويمكن إنشاء صندوق لتوفير الترتيبات التيسيرية لذوي الإعاقة للمساعدة في تأمين التمويل اللازم لذلك. ويقدم صندوق الخضرنة والتسهيلات لذوي الإعاقة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة نموذجا مبتكرا لينظر فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٢ - وينبغي تنقيح استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنوع والشمول لتوضيح أن المنظمة ستقدم الدعم الكافي للموظفين ذوي الإعاقة في جميع مراحل سلسلة العمالة الكاملة، بما في ذلك التوظيف والاستبقاء والتقاعد، ومن خلال توفير موارد مالية كافية لتهيئة مكان العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات وإجراءات التظلم ينبغي أن توضح الجهات التي يلجأ إليها الأشخاص في حال عدم تلبية احتياجاتهم من الترتيبات التيسيرية. ومن أجل توسيع نطاق فهم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق البرنامج الإنمائي، ينبغي للبرنامج أن يحدّث نموذج للتعليم الإلكتروني بشأن الإعاقة ويعيد إطلاقه ويجعله إلزاميا ويروّج له بين جميع الموظفين على جميع المستويات.

٥٣ - وينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينفذ مبادرة للتوظيف لجلب الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المنظمة، بما في ذلك من خلال الإعلانات الموجهة على شبكات الإعاقة. وفي إعلانات الشواغر، ينبغي على وجه التحديد تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على التقدم بطلبات واعتماد سياسات شبيهة بالعمل الإيجابي التي تعطي الأفضلية للأشخاص ذوي الإعاقة ممن يتمتعون بكفاءات مساوية للمتقدمين الآخرين. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينظر أيضا في إنشاء برنامج للتدريب الداخلي المدفوع الأجر للأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين، الأمر الذي يمكن أن يوفر مسارا محتملا للحصول على عمل بدوام كامل.

٥٤ - وينبغي إجراء مراجعة لإمكانية الوصول إلى أماكن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبيئات العمل لتحديد الحواجز القائمة التي تعوق الإدماج والخطوات العملية التي يمكن اتخاذها للقضاء عليها. وينبغي أن يشمل ذلك استعراض ترتيبات أمن تكنولوجيا المعلومات لضمان توافقها مع معايير إمكانية الوصول ذات الصلة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد تاريخا يجري في غضون تيسير الوصول إلى جميع مبانيه، بغض النظر عن قوانين البناء المحلية.